إعداد

د / محمد سيد دويش
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بنى سويف

الملخص

هدف البحث إلى تصميم إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلة في شركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراعية (31 محاسبة 2410 مراجعة) والخاضنان بإعداد وعرض التقارير المالية المرحلة من ناحية، والفحص والتقرير عنها من ناحية أخرى، وتأكيد من تطبيق متطلبات هذا الإطار المقترح في فحص التقارير المالية المرحلة لشركات المساهمة العامة الأردنية، من خلال الاطلاع على مجموعة من التقارير المالية المرحلة لقطاعي البنوك وشركات التأمين المقيدة ببورصة عمان.

وتحقق أهداف البحث، فقد اعتمد على تطبيق المنهج التحليلي الانتقائي للاصدارات الجديدة من النشرات والمعايير الخاصة المحاسبة والمراعية ذات الصلة بموضوع البحث من ناحية، ولبعض تقارير مراجعات الحسابات عن المعلومات المالية المرحلة في البنوك وشركات التأمين الأردنية من ناحية أخرى. وتوصيل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن كافة معايير المراجعة الدولية والأوروبية والمصرية والسعودية (المعيار الدولي 2410، المعيار الأمريكي 271، نشرة مجلس الممارسات المحاسبية البريطاني، المعيار المصري 2410، المعيار السعودي 12) أجمعوا على حقيقة هامة مؤداها وجود اختلافات واضحة بين مراجعة التقارير المالية السنوية وفحص التقارير المالية المرحلة (أو التقرير أو المؤقتة أو الدورية أو الأولية)، سواء من حيث الهدف ونطاق الفحص، إجراءات الفحص، معايير الفحص، وتأخير الفحص. كما يعتمد الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلة في شركات المساهمة العامة على أربعة محاور أساسية هي المتطلبات الأساسية.
الواجب مراقبتها عند إجراء الفحص، الاتفاق على شروط قبول مهمة الفحص، إجراءات الفحص، تقرير المراجع عن فحص التقارير المالية المرحلية، وذلك في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة. وأكدت الدراسة التطبيقية على حقيقة هامة مؤداها أن المراجعة (الفحص) تمت وفقًا للمعيار الدولي لعمليات المراجعة (الفحص) رقم (142) وهذا ما أكّدت قدرة النطاق في كافة تقارير المراجعة (الفحص) عن المعلومات المالية المرحلية في البنوك وشركات التأمين الأردنية. وفي النهاية أوصى البحث بجمعية من التوصيات أهمها ضرورة مراجعة مراجعي الحسابات في الشركات المساهمة العامة للامتثال الأساسي لتطبيق الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة.

مقدمة

ت coraz المنظمات والهيئات العلمية والمهنية المسؤولة عن مهمة المراجعة على تضييق فجوة التوقعات، بهدف زيادة إدراك ووعي المستفيدين من خدمات المهنة بنطاق ومسؤوليات المراجع بشأن المعلومات المالية للوحدة المحاسبية ومنها المعلومات المالية المرحلية، وتتمثل هذا الاهتمام في إصدار العديد من المعايير والإرشادات المتعلقة بالجوائز المحاسبية لقوائم المالية المرحلية، والتي جاءت ضمن إصدارات مجلس مبادئ المحاسبة (APB)، وإصدارات معايير المراجعة والفحص التي تعمل على تحسين وتحسين وظيفة الاتصال والدور الإعلامي لتفعيل وتفعيل مراجعة الفحص والفحص ومنها (71), (AICPA, SAS, SAS رقم (34) بعنوان "إعداد التقارير المالية، صدر معايير المحاسبة الدولي رقم (1998/6)", وتم تحويله في نسخة إصدارات 2001, كما أصدر مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي المعايير الدولي لعمليات الفحص رقم (142) بعنوان "فحص المعلومات المالية المرحلية من قبل المراجع المستقل للمناقشة" Information Performed by the Independent Auditor of the Entity (IFAC, 2010)

وذلك في الجزء الثاني من نسخة المعايير الصادرة في عام 2010.
مشكلة البحث

ظهرت الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترات زمنية تقل عن سنة مالية
بهدف توفير معلومات محاسبية فورية، وفي الوقت المناسب، و بصورة
مستمرة، وعلى مدار السنة لمستخدمي القوائم المالية، خاصة المتعاملين في
بورصة الأوراق المالية، للوقوف على مدى تقدم الشركة باستمرار، وتقديم
أداء إدارتها بصورة دورية، للمساعدة في تخفيف درجة عدم التأكد عند التنبؤ
 بالأرباح المتوقعة وعائد الأسهم، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على هذه
المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار والانتماء.

ولَا شك أن تحقيق كل هذه المنافع للمعلومات المالية المرحلية يتطلب
ضرورة قرصها بواسطة مراجع مستقل، لضمان إمكانية الاعتماد عليها،
وعطش الاستفتاء منها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. ويوجد
اختلاف واضح بين مراجعة القوائم المالية السنوية وفحص القوائم المالية
المرحلية، فالمراجعة تنتهي إلى توفير أساس لإعداد رأي حول البيانات المالية
فيما إذا كانت معروضة بصورة عادة من جميع النواحي الجوهرية وفقًا لإطار
إعداد التقارير المالية المطبق أو ما يعرف بالـ (التأكيد الإيجابي المقبول)، بينما
يهدف فحص التقارير المالية المرحلية إلى تمكين المراجع من إبداء استنتاج
بناء على الفحص، فيما إذا ورد إلى علم المراجع شيء ما يدعو إلى الانتقاد
بأن المعلومات المالية المرحلية ليست معةً من جميع النواحي الجوهرية وفقًا
لإطار إعداد التقارير المالية المطبق أو ما يعرف بالـ (التأكيد السلبي المحدود).
ويعد اختلاف الهدف من المراجعة عن الفحص مبرراً لاختلاف المعايير ودرجة
التأكد والخطة والإجراءات والمسؤوليات والمعايير بشكل وحري التقرر في
كل منهما.

ويسعى البحث في هذا الاتجاه إلى تصميم إطار مبتكر لفحص التقارير
المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية
للمحاسبة والمراجعة، خصائص المعيار الدولي للمحاسبة رقم (41) والمعيار
الدولي لعمليات الفحص رقم (1), وهما يتفقان مع المعيار المحاسبي
المصري رقم (20) ومعيار المراجعة المصري رقم (614).
أهداف البحث

يهدف البحث إلى تصميم إطار مقترح لفحص التقارير المالية المرحلة في شركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمراقبة (٣٤ محاسبة ، ٢٠٠٩ فحص) والخاصة بالتقارير المالية المرحلة، والتأكد من تطبيق متطلبات هذا الإطار المقترح في فحص التقارير المالية المرحلة لشركات المساهمة العامة الأردنية، من خلال الإطلاع على مجموعات من التقارير المالية المرحلة المنشورة لقطاع البنوك وشركات التأمين المقيدة ببورصة عمان.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من أهمية وتزايد الطلب على خدمات مراجع الحسابات عند فحص التقارير المالية المرحلة، حيث يرى المستثمر من هذه المعلومات أن الإصحاح المحاسبى عن هذه المعلومات ينبغي أن يؤدي لهم المعلومة بصورة ملائمة، وقابلة للاعتماد عليها، وفي الوقت المناسب، للمساهمة في ترشيد قراراتهم، وهذا لن يتحقق إلا من خلال إضخاع هذه المعلومات لفحص من جانب مراجع الحسابات المستقل، باعتبار أن هذا الفحص يحقق قيمة مضافة لمحتوى هذه المعلومات، مما يعني أن خدمات مراجع الحسابات في هذا الاتجاه مردود اقتصادي يتمثل في زيادة منفعة أو عائد متخذي القرارات.

حدود البحث

يركز البحث في الإطار النظري على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) ومعيار المراجعة الدولي رقم (٢٠٠٨) عند تصميم الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلة في شركات المساهمة العامة.

يركز البحث في الجانب التطبيقي على تقارير مراجعات الحسابات عن فحص التقارير المالية المرحلة لقطاع البنوك وشركات التأمين الأردنية المقيدة في بورصة عمان عن الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣، باعتبار أن الأردن من الدول التي تم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة منذ عام ١٩٨٩، وأعتمد جميع المعايير القانونيين الأردنيين عضواً في الاتحاد الدولي للمحاسبين منذ ذلك التاريخ، هذا بالإضافة إلى تعليمات إضاح الشروط الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية الصادرة عام ١٩٩٨، والمعدلة بالقرار رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٤، ورقم ٢٠٧ لسنة
منهج البحث

يعتمد البحث على أسلوبين هما :

١- الدراسة النظرية

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وإصدارات المعايير الدولية والأمريكية والأوروبية والعربية للمحاسبة والمراجعة ذات العلاقة، وتصميم إطار مقتترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة.

٢- الدراسة التطبيقية

من خلال الإطلاع على التقارير المالية المرحلية للبنوك وشركات التأمين الأردنية المقدمة في بورصة عمان عن الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠، فاقترح الموقف على مدى تطبيق متطلبات الإطار المقتترح لفحص المعلومات المالية المرحلية، وذلك من خلال تقارير المراجعين.

خططة البحث

تحقيق أهداف البحث والتزاماً بحدوده يقترح أن يتولى البحث في خطته النقاط التالية:

١- الدراسات السابقة.

٢- دور المحاسبة في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية.

٣- دور المراجعة في فحص التقارير المالية المرحلية في ضوء معايير المراجعة المقبولة عامة.

٤- الإطار المقتترح لفحص التقارير المالية المرحلية في ضوء المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم ٤١٠.

٥- الدراسة التطبيقية.

٦- النتائج والتوصيات.

٧- المراجعـ٨ة.
1- الدراسات السابقة

دراسة عبدالlude (2001)

تهدف الدراسة إلى اختبار قدرة المعلومات المحاسبية (التقارير القرية) والمعلومات من مصادر أخرى (الوسطاء الماليين، البوصلة الصحف المالية) في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في أسهم الوحدات الاقتصادية بالنسبة لمستثمرين مؤسس ذي مهنة معينة، واعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على أساليب الملاحظة المباشرة للمستثمرين داخل محيط نشاطهم اليومي، حيث اعتمدت على البيانات النوعية بدلاً من الكمية، وخلصت الدراسة إلى أن التقارير المالية القرية تمثل أهم المعلومات الدورية على مدار السنة، وأن فائدتها وأهميتها تتطور خلال الفترة، حيث يمكن استخدامها في بعض الأوقات كمصدر أساسي للمعلومات، وفي أوقات أخرى كمصدر تأكدي لها.


تهدف الدراسة إلى اختبار أثر الإصلاح المحاسبي القرية طبقاً لمتطلبات هيئة سوق المال الأمريكي في العلاقة بين المعلومات المالية القرية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية، وطبيعت الدراسة على عينة مكونة من 150 شركة من الشركات المسجلة في بورصة نيويورك عام 2002، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح المحاسبي القرية يساعد في تقييم مؤشرات نجاح الوحدات الاقتصادية مستقبلاً.

دراسة Frederick Taffler (2005)

تهدف الدراسة إلى إيضاح الدور الذي يمكن أن يقوم به الإصلاح المحاسبي على العلاقة بين المعلومات المحاسبية المؤسسية، وقيمة الوحدة الاقتصادية في أسواق المال، من خلال اختبار قدرة هذه المعلومات في نقل أسعار الأوراق المالية للمستثمرين. وخلصت الدراسة إلى أن التقارير المالية المؤكدة المشروعة يمكن الاعتماد عليها كمصدر هام من مصادر المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

دراسة Kwakuk (2005)

تقوم هذه الدراسة على افتراض أن الهدف الرئيسي للقرارات المالية القرية هو مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتبحث في
الإجابة على التساؤل الخاص: هل التقارير المالية الفترية المتاحة للمستثمرين تحتوي على معلومات تؤثر في أسعار الأسهم؟ وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 100 شركة من الشركات الصناعية والتجارية المسجلة في بورصة لندن للأوراق المالية، وأضافت النتائج أن التقارير المالية الفترية وما تحتويها من معلومات مالية تؤثر في أسعار الأوراق المالية في يوم إصدارها، مما يساهم في مساعدة المستثمرين عند اتخاذ القرارات.

يخلص البحث من الدراسات السابقة إلى حقيقة هامة مؤداها تركز الاهتمامجانب الإعلامي للوظيفة المحاسبية (الإفصاح المحاسبي)، خاصة الفكري أو المؤقت وعلاقته بأسعار الأسهم وقرارات المستثمرين، وذلك في بيانات مختلفة عربية وبريطانية وأمريكية، ولم تتطرق دراسة واحدة منها، أو من الدراسات الأخرى التي اطلع عليها الباحث، إلى عملية فحص المعلومات المالية الفترية أو المؤقتة، على الرغم من وجود علاقة ارتباط قوية بين هذه النوعية من المعلومات وقيمة الوحدة الاقتصادية في أسواق المال وقرارات المستثمرين. وهذا يتطلب ضرورة وضع إطار لفحص تلك المعلومات بواسطة مراجع مستقل، لتحسن جودتها وزيادة درجة الثقة فيها والاعتماد عليها في ترشيد القرارات، وهذا ما يسعى إليه البحث.

2. دور المحاسبة في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية

صدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB، معايير المحاسبة الدولي، 1998) بعنوان "إعداد التقارير المالية المرحلة"، وأصبح واجبا التطبيق في 1999/7/1. يهدف عرض الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلة إلى وضع مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية المرحلة كما أوضحها المعهد الدولي للمحاسبة رقم (32) والمعايير المحاسبية المصري رقم (20) بعنوان "القوائم المالية الدورية". وللتعريف على دور المحاسبة في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلة يتعرض البحث للنقاط التالية:

1/ مفهوم وأهداف التقارير المالية المرحلة

تُعرف التقارير المالية المرحلة بأنها المعلومات المالية التي تصدرها المنشأة عن فترات زمنية تقل مدتها عن سنة مالية كاملة لتحقيق الأهداف التالية:

د. أحمد محمد نور وأخرون (2007):
- توفير معلومات دورية على مدار السنة لمساعدة مستخدميها في تقييم أداء إدارة المنشأة، والوقوف على مدى تقدمها بصفة مستمرة.
- توفير معلومات مالية على فترات متقاربة، لمساعدة المستثمرين على تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة للأعمال.
- إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات في ترشيد اتخاذ قرارات الاستثمار والانتماء، من خلال تحقيق الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وهما خاصيتي الملائمة والموثوقية.
- تحسين قدرة الدائنين والأطراف الأخرى على إدراك قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من خلال تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية المركزية المالي والسيولة.

2/2 وظيفة الاعتراف والقياس المحاسبي في إعداد التقارير المالية المرحلية

تطبق نفس السياسات المحاسبية الخاصة بالتقارير المالية السنوية على إعداد التقارير المالية المرحلية (IASB, 2010) وذلك كما يلي:

- يجب أن تجري عمليات القياس لأغراض إعداد التقارير المالية المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه، بحيث لا يؤثر تكرار إعداد تقارير المنشأة على قياس نتائجها السنوية.
- تطبق نفس التعريفات ومعايير الاعتراف في التقارير المالية المرحلية والسنوية على السواء.
- يجب أن يتم التعامل مع الإيرادات التي يتم استلامها موسميًا أو بصورة دورية أو بين الحين والآخر خلال السنة المالية بطريقة مختلفة عن تلك الواردة في التقارير المالية السنوية.
- يتم الاعتراف بالتكاليف والمصاريف حيث يتم تكديها.
- يجب الاعتراف بمصروف ضريبة الدخل على أساس أفضل تقدير للمتوسط المرجع لملف ضريبة الدخل السنوية المتوقعة للسنة المالية الكاملة.
- يعتمد إعداد التقارير المالية المرحلية على استخدام أكبر التقديرات المحاسبية عن مثيلاتها السنوية.
يجب أن تستخدم المنظمة نفسها السياسة المحاسبية خلال سنة مالية واحدة، وإذا تم اعتماد سياسة محاسبية جديدة في فترة مالية ما، ففيجب تطبيق تلك السياسة، ويتم إعادة عرض البيانات المرضية بعدنوان "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" (IASB، 2009) والمعيار المحاسبي المصري رقم (5) والذي يحمل نفس العناوين.

2/3 ظبيفة الإفصاح المحاسبى في عرض التقارير المالية المرضية

يحقق المعيار الدولي للمحاسبة رقم (34) الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي المرضية بما في ذلك البيانات المالية الموجزة والإيضاحات التفسيرية المنقحة والتي تشمل (بيان مركز مالي موجز - بيان دخل موجز - بيان التغييرات في حقوق الملكية الموجز - بيان التدفقات النقدية الموجز - الإيضاحات التفسيرية المنقحة) (معيار رقم 34 فقرة 8) مع ضرورة مراجعة المنظمة لمجموعة من الاعتبارات التالية بشأن الإفصاح في التقارير المرضية:

2- دور المراجعة في فحص التقارير المالية المرضية في ضوء معايير المراجعة المقبولة عامة (GAAS)

يعتبر فحص التقارير المالية المرضية نوعاً من الخدمات غير التقليدية لمراجعة الحسابات، وهذا الفحص مفهوم وأهداف ومعايير وإجراءات وتفريز خاص به، وقد أوضحت معايير المراجعة المقبولة عامة الاختلاف بين مراجعة التقارير المالية السنوية وفحص التقارير المالية المرضية، فتم إصدار معيار خاص بعنوان "فحص التقارير المالية المرضية" (AICPA، 1992، No. 71) ليتضمن هذا المعيار لبيان الاختلاف من خلال تناول النواقص التالية:

2/3 مفهوم وأهداف فحص التقارير المالية المرضية

يعرف فحص التقارير المالية المرضية بأنه "اختبارات محدودة ينفذها المراجع الخارجي على القوائم المالية المرضية من خلال القيام بإجراءات الاستفسار والفحص التحليلي، يهدف تحديد ما إذا كانت هناك تعديلات هامة يجب إدخالها على التقارير المالية المرضية لتتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها" (القرارات 9، 13 من المعيار رقم 71). ويخلص البحث من هذا المفهوم إلى نقاط هامة منها:
أ- أن فحص التقارير المالية المرحلة عملية منظمة تبدأ أساسا بالتحضير لعملية الفحص، ثم القيام بإجراءاته، وتنتهي بالتقدير عن نتيجة الفحص.

ب- أن نطاق فحص التقارير المالية المرحلة أقل من نطاق عملية مراجعة التقارير المالية السنوية، لأن الفحص يتضمن تنفيذ اختبارات محدودة من جانب المراجع، من خلال إجراءات الاستفسار والفحص التحليلي.

ج- أن فحص التقارير المالية المرحلة يوفر تأكيد محدد سلبي عن هذه التقارير، فهو ينتهي بتقديم المراجع بأن التقارير المالية المرحلة ليست في حاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية على التقارير المالية المرحلة تتوافق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، ولذا فهو يقتصر في تقريره على بيان نتيجة الفحص فقط دون إبداء الرأي كما هو الحال في مراجعة التقارير السنوية.

٢/٣ مدى ملائمة معايير المراجعة المقولة عامة عند فحص التقارير المالية المرحلة

تعتبر معايير المراجعة قواعد أساسية مرشدة للعمل، يجب على مراجع الحسابات الالتزام بها عند قيامه بأداء عمله، حيث تهتم المعايير بقياس أداء أعمال المراجعة، والأهداف التي يجب تحقيقها، والكينية التي تم بها فحص المراجع، والمسؤولية التي يتحملها، ودرجة الاعتماد على القوائم المالية، وتمثل الحد الأدنى من مستوى الأداء المهني المطلوب من المراجع. (د. أحمد محمد نور وآخرون، مرجع سابق)

بخلص البحث إلى أن معايير المراجعة هي مستويات موضوعية محددة ومقولة قبولًا عامًا، لمساعدة المراجع في أداء عمله من ناحية، وتعد بمثابة مقاييس لقياس كفاءة المراجع ونوعية العمل الذي يقوم به من ناحية أخرى، ويمثل الالتزام بهما دليل إثبات على بذل المراجع العناية المهنية الواجبة من ناحية ثالثة.

ويختلف مفهوم وهدف فحص التقارير المالية المرحلة عن مفهوم وهدف مراجعة التقارير المالية السنوية، فالفحص لا يؤدي إلى إبداء المراجع لرأي مهني عن التقارير المالية المرحلة، بسبب عدم تطبيق كافة معايير المراجعة.
المقبولة عامة، ودلال ذلك اختفاء عبارة "وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة عامة أو المتعارف عليها" من فقرة النطاق في تقرير المراجع عند فحص التقارير المالية المevityة المرحلية، واستبدالها بعبارة "وفقاً لمعايير فحص التقارير المالية المرحلية". ومع ذلك فإن معايير المراجعة المقبولة عامة تطبق أيضاً عند فحص التقارير المالية المرحلية، ولكن في الحدود التي تكون فيها هذه المعايير ملائمة، ويشدد الجدول التالي معايير المراجعة المقبولة عامة ومدى ملامستها عند فحص التقارير المالية المرحلية.

<table>
<thead>
<tr>
<th>معايير المراجعة المقبولة عامة ومدى ملامستها عند فحص التقارير المالية المرحلية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>معيار المرجع المقبولة عامة والماعتلة المالية المرحلية</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>معيار المرجع المقبولة عامة (الشخصية) ويشمل:</td>
</tr>
<tr>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>1/1 التأهيل العلمي والكفاءة المهنية</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستقلال والحياد</td>
</tr>
<tr>
<td>2/1</td>
</tr>
<tr>
<td>معيار مع ضرورة ملاحظة أن من قبلية المراجع القانونية والمهنية عند الفحص قبلها عند المراجعة لأن الفحص لا ينتهي بإعادة الزواج</td>
</tr>
<tr>
<td>2/1</td>
</tr>
<tr>
<td>معيار الأداء المهني (العمل الميداني)</td>
</tr>
<tr>
<td>ويشمل:</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>1/2 التخطيط السليم والإشراف على المساعدين</td>
</tr>
<tr>
<td>2/2 تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية</td>
</tr>
<tr>
<td>3/2 الحصول على الأدلة الكافية والملائمة</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>معايير التقرير ويشمل:</td>
</tr>
<tr>
<td>3/2 إشارة إلى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها</td>
</tr>
<tr>
<td>4/3 لا يلائم الفحص عند إصدار الرأي المهندس جماخ في المراجعة</td>
</tr>
<tr>
<td>5/3 التحقق من كفاءة ومعالمة الإحصاء</td>
</tr>
<tr>
<td>4/3 لا يلائم الفحص عند إصدار الرأي المهندس جماخ في المراجعة</td>
</tr>
<tr>
<td>5/3 إشارة إلى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها</td>
</tr>
<tr>
<td>5/3 لا يلائم الفحص عند إصدار الرأي المهندس جماخ في المراجعة</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
</tr>
</tbody>
</table>

-100-
3/3 إجراءات فحص التقارير المالية المرحلة

يجب على المراجع القيام بإجراءات الفحص اللازمة لتمكينه من تقرير ما إذا كانت هناك تعديلات جوهرية تتعين إجراؤها على التقارير المالية المرحلة لتتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، وتشمل هذه الإجراءات: (هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي* 2009، و الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2008).

1/2/3 وضع خطة ملائمة لإنجاز عملية الفحص في وقت مُلائم، تحديد أهداف الفحص ومراتبها والطرق والأساليب والإجراءات التي سيتم اتباعها في كل مرحلة، وتوفير تنفيذها، بحيث تكون نتيجة الفحص متاحة لمستخدميها في وقت يقل عن الوقت المستنتذ في إعداد وإصدار التقارير المالية السنوية.

2/2/3 الاستفسار عن هيكل الرقابة الداخلية للعميل سواء طبيعة النظام المحاسبي من ناحية، وبيئة الرقابة وتقدير المخاطر والأنشطة الرقابية من ناحية أخرى، والتغييرات الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية منذ أحدث مراجعة للتقارير المالية السنوية أو التغييرات ذات الأهمية النسبية في فحص التقارير المرحلة من ناحية ثالثة.

3/2/3 تطبيق الإجراءات التحليلية على التقارير المالية المرحلة لتحديد الاستفسارات الخاصة بيندو معيّنة تبدو غير عادية والأسس التي تعد على أساسها هذه الاستفسارات، من خلال دراسة العلاقات وإجراء المقارنات (2008).

4/3/3 الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ولجان مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة الحوكمة للتعرف على القرارات ذات الصلة والتأثير على التقارير المالية المرحلة.

* يطلق على المعيار في الهيئة الخليجية "فحص التقارير المالية المرحلة"، وفي الهيئة السعودية "فحص التقارير المالية الأولية".
التحقق من الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها بصفة عامة، ومعيار التقارير المالية المرحلة بصفة خاصة عند إعداد وعرض التقارير المالية المرحلة.

6/3/2021
الحصول على تقارير المراجعين الآخرين الذين ساهموا في فحص تقارير مرحلية لقطاعات من منشآت الدماغة التي تخص شؤون الفحص، أو لإدراك الشركات التابعة لها.

7/3/2021
الحصول على خطاب تمثيل من قبل الإدارة يؤكد، كحد أدنى، على مسؤولية الإدارة عن إعداد وعرض التقارير المالية المرحلة طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في هذا الشأن، وأي تعديلات في نظام الأنظمة أو سياسات المحاسبة.

3/2021
تحديد المراجع عند فحص التقارير المالية المرحلة.

3/2021
تحديد المراجع بمثابة الخطوة الأخيرة لعملية فحص التقارير المالية المرحلة، وفقاً لشروط مهمة الفحص التي قام بإنجازها، وتوجد مجموعة من الاعتبارات الهامة التي يجب على المراجع مراعاتها عند إعداد تقرير الفحص منها:

1/4/2021
أن ينص في تقريره على الجهود التي وجه إليها تقرير الفحص.

2/4/2021
أن يبين في فقرة مستقلة نطاق الفحص لتشمل التقارير المالية المرحلة التي فحصها، مسؤولية إدارة المنشأة عنها وموقفها من تمكين المراجع من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها، ووصف لإجراءات الفحص التي قام بها، وإقراره بتطبيق معيار فحص التقارير المالية المرحلة، وأن الفحص أقل نطاقاً من المراجعة.

3/4/2021
أن يعبر عن نتيجة الفحص في فقرة مستقلة ينص فيها على "أنه لم يتبين له وجود تعديلات جوهرية يجب إجراءها على المعلومات المالية المرحلة محل الفحص لتتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

4/4/2021
أن يوضح في تقريره أي ملاحظات تبين له أثناء الفحص تفقت عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها، أو عدم
كفاية الإفصاح عن العمليات والأحداث، وفي حالة تأثير ذلك على المعلومات المالية المرحلية، فيجب إضافة فقرة توضيحية بصفها طبيعة عدم الالتزام، وإذا تبين للمراجع وجود قيد على الفحص تحقق التوصل إلى نتيجة للفحص، فيجب أن يقرر ما إذا كانت هذه القيود تمنعه من استكمال المهمة.

0/4/0
أن يوقع تقرير الفحص من المراجع المرخص له نفسه إذا كان فرداً، أو من الشريك الذي شارك أو أشرف على الفحص فعلاً بالنسبة لمكاتب المراجعة.

0/4/1
أن يؤخ تقرير الفحص بتاريخ اليوم الذي انتهى فيه العمل الميداني، ويتؤكد من عدم وقوع أحداث بين نهاية الفترة المرحلية موضوع الفحص وتاريخ التقرير.

0/4/2
إذا قام المراجع بفحص التقارير المالية المرحلية فلا يشير في تقريره عن مراجعة التقارير السنوية إلى ذلك، وعلىعكس إذا لم يتم المراجع بفحص التقارير المالية المرحلية، فيجب أن يتضمن تقريره عن مراجعة التقارير السنوية قرارة تشير إلى أن التقارير المرحلية لم يتم فحصها.

0/4/3
أن يتأكد من أن كل صفحة من صفحات التقارير المالية المرحلية قد تم الإشارة عليها بوضوح بعبارة "غير مراجعة" باعتبار عدم خضوعها لإجراءات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة عاماً.

0/4/4
أن يحرص على ضوح التقرير وضرورة الإبلاغ الصريح، بحيث يكون تقرير الفحص مفهوماً لكافة الأطراف المستفيدة، ويضم كل مادة عنصر التي تحقق الإبلاغ الصريح.

0/4/5
المقارنة بين مراجعة التقارير المالية السنوية وفحص التقارير المالية المرحلية

أجمع كاة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والأوروبية والمصرية والسعودية (المعيار الدولي رقم 2410، المعيار الأمريكي رقم 71، نشرة مجلس الممارسات المحاسبية البريطاني رقم 1، والمعيار المصري رقم 108)
المقارنة بين مراجعة التقارير الماليّة السنوية وفحص التقارير الماليّة المركحية

<table>
<thead>
<tr>
<th>فحص التقارير الماليّة المركحية</th>
<th>مراجعة التقارير الماليّة السنوية</th>
<th>وجه المقارنة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مراجع الحسابات الخارجي</td>
<td>مراجع الحسابات الخارجي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>أن التقارير الماليّة المركحية لست في حاجة لإجراء تعديلات هامة أو مؤثرة عليها لتتنقيح مع المعايير المحاسبية الدولية أو المعايير عليها.</td>
<td>إبداء الرأي الفني المعايير في مدى صدق وعدلالة القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية أو المعايير عليها.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تأكيد إيجابي معقول.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لا تنتمي بإداؤ الرأي لقيام المراجع بقراءة بعض الإجراءات كالاستفسارات أو التحليل المتعمق للمفردات الهامة في القوائم المالية.</td>
<td>تنتمي بإداؤ الرأي الفني المعايير في القوائم المالية بناء على أدلة إثبات.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>أقل شمولًا لأنها لا تهدف لإداؤ الرأي.</td>
<td>أكثر شمولًا لأن هدفها إداؤ الرأي.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>بعضها ملامح.</td>
<td>ملاءمة للتطبيق.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>اختبارية فقط والفحص محدود.</td>
<td>مراجعة معتبرة عامة للتطبيق.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تكاملية، ولا تغطي عن المراجعة السنوية.</td>
<td>نوع المراجعة أو الفحص، تكاملية، وقد تغطي عن الفحص القرري.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المملوء من جهة المراجع.


<table>
<thead>
<tr>
<th>فحص التقارير المالية المركبة المرحلية</th>
<th>مراجعة التقارير المالية السنوية</th>
<th>وجه المقارنة</th>
<th>م</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إلزامية للشركات المقيدة بالبورصة بوفق قواعد المالية الهيئية العامة للاوراق المالية.</td>
<td>إلزامية بموجب قوانين الشركات.</td>
<td>درجة الإلزم.</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>دعم القائمة في القوائم المالية والمرحلية وزيادة منفردة المعلومات وتوفيرها على فترات متقاربة لمساعدة المستخدمين، خاصة الإدارة وهيئة سوق المال والاستثمرين، على تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالإرباح المتوقعة.</td>
<td>إضفاء القائمة على صدق وفاعلية القوائم المالية. ويتم في ضوئها اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المستفيدة من داخل النشاط وخارجه.</td>
<td>أمينتها ودورها في اتخاذ القرارات.</td>
<td>10</td>
</tr>
</tbody>
</table>

4- الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المركبة المرحلية في ضوء المعاير الدولية لعمليات الفحص.

يعتبر هذا الإطار على الإصدارات الجديدة للاتحاد الدولي للمحاسبين لمعاير الفحص، خاصة المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (410) بعنوان "فحص المعلومات المالية المركبة من مراجع الحسابات المستقل للمنشأة".

"Review of Interim Financial Information performed by the Independent Auditor of the Entity"

وبهذا يتفق مع نفس متطلبات المعيار المصري للمراجعة رقم (410) بعنوان "الفحص المحول للقوائم المالية الدورية لمنشأة ومؤدي بعثة مراقب حساباتها". هذا بالإضافة إلى الطبيعة الخاصة لفحص التقارير المالية المركبة.

باعتبار أن فهم هذه الطبيعة مطلب جوهري لعملية الفحص التي يقوم بها مراجع الحسابات سواء ما يتعلق منها بمبادئ العادة الواجب مراقبتها عند إجراء الفحص، شروط مهمة الفحص، إجراءات الفحص، وتقدير الفحص.

وتتمثل المحاور الأساسية لهذا الإطار المقترح فيما يلي:
1/4 المتطلبات (المبادئ) الأساسية الواجب مراعاتها عند إجراء الفحص

أكد مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي في المعايير الدولي لعمليات الفحص (4/2010) على ضرورة مراجعة المراجع لمجموعة من المتطلبات أو المبادئ الأساسية عند فحص التقارير المالية المرحلة وتشمل:

1/4/1/ قواعد السلوك المهني والأخلاقي الخاصة بمراجعة البيانات المالية السنوية، والتي تحكم مسؤوليات المراجع المهنية في مجالات مختلفة لتحقيق:

- الأمانة والصدق في جميع العلاقات المهنية بما يحقق النزاهة.
- الحياد وعدم تجاوز الأحكام المهنية بما يحقق الموضوعية.
- المحافظة على المعرفة والمهارات المهنية وتمييزها بما يحقق الكفاءة المهنية.
- المحافظة على سرية المعلومات التي يحصل عليها المراجع نتيجة العلاقات المهنية التجارية بما يحقق السرية.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، وتجنب أي عمل يسيء إلى سمعة المهنة بما يحقق السلوك المهني.

1/4/2 تنفيذ سياسات وإجراءات عناصر رقابة الجودة التي تنطبق على العملية، وتشمل:

- مسؤوليات القيادة عن رقابة جودة العملية.
- متطلبات السلوك المهني والأخلاقي.
- قبول واستمرار العلاقات مع العملاء والعمليات المحددة.
- تعيين فريق الفحص الخاص بالعملية.
- أداء العملية والمتاحة.

1/4/3 التخطيط وأداء الفحص مع تبني درجة من الحذر أو الشك المهني، ومراعاة احتمالية وجود ظروف تتطلب تعديلًا جوهرياً.
في المعلومات المالية المراحلية، بهدف إعدادها وفق إطار إعداد التقارير المالية المطبّق، ولتبني المراجع موقف الحذر المهني عند الفحص يجب أن يجري تقييماً نافذاً بعقل متسائل لصحة الأدلة التي حصل عليها من ناحية، وأن يكون يقظاً للادلة التي تناقض أو تثير التساؤل حول موثوقية الوثائق أو إقرارات الإدارة من ناحية أخرى.

1/4 الفحص المالي المراحلية
وعملية مراجعة التقارير المالية السنوية

4/5 التمييز بين حالتين هما:

الحالة الأولى: إذا كان المراجع الذي يقوم بفحص التقارير المالية المراحلية هو نفسه الذي يقوم بمراجعة التقارير المالية السنوية للمنشأة ذاتها، فإنه يقوم بفحص التقارير المراحلية وفقًا للمعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (240).

الحالة الثانية: إذا كان المراجع الذي يقوم بفحص التقارير المالية المراحلية للمنشأة ليس هو مراجع المنشأة الذي يقوم بمراجعة التقارير المالية السنوية للمنشأة، فإنه يجب على المراجع أن يلتزم بالمعايير الدولي لعمليات الفحص رقم (240، يانون "عمليات فحص البيانات المالية" (2006، IFAC)، لأن المراجع في هذه الحالة ليس لديه عادة نفس الفهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك روابطها الداخلية مثل مراجع المنشأة، لذا يكون بحاجة لإجراء استفسارات وإجراءات مختلفة لتحقيق هدف الفحص.

2/4 الاتفاق على شروط قبول مهمة فحص التقارير المالية المراحلية يجيب على المراجع، قبل البدء في عملية الفحص، الاتفاق مع العميل على شروط المهمة، وتسجيل الشروط المتفق عليها في كتاب التكليف (التعيين)، ويقتيد هذا الاتفاق الموثق في تجنب سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة المهمة، وخاصة في النواحي التالية:

1/4/4 الهدف من فحص التقارير المالية المراحلية
تمكين المراجع من إبداء استنتاج، بناء على نتيجة الفحص، فيما إذا ورد إلى علم المراجع، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية المراقبة غير معهدة من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لإطار إعداد التقارير المالية المطبقة.

4/2/4 نطاق الفحص: بعد نطاق فحص التقارير المالية المراقبة أقل من نطاق مراجعة التقارير المالية السنوية الذي يتم وفقًا لإطار إعداد التقارير المالية الدولية ومعايير المراجعة، ويرجع اختلاف النطاق لأختلاف الهدف سواء للفحص أو المراجعة.

4/2/4 مسؤولية الإدارة عن إعداد وعرض التقارير المالية المراقبة، والتي تمتد لتشمل مسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ المخططات، ومنحها رقابة داخلية خالية من الأخطاء والإجراءات الجوهرية من ناحية، واحترام وتطبيق سياسات المحاسبة مناسبة وعمل تقديرات مالية معقولة في ظل الظروف من ناحية أخرى، وتوفير كافة السجلات والمعلومات وتقديم الإقرارات الكتابية للمراجع من ناحية ثالثة.

4/2/4 مسؤولية المراجع عن الفحص والتقرير عن التقارير المالية المراقبة، والتي تشمل إصدار تقرير كابي يصل فيه المراجع إلى استنتاج حول المعلومات المالية المراقبة بناء على نتيجة الفحص.

4/2/4 إجراءات فحص التقارير المالية المراقبة

أكد مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي في المعيار الدولي لمعايير الفحص رقم (041) على ضرورة قيام المراجع عند فحص التقارير المالية المراقبة بالإجراءات التالية:

1- الحصول على فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية بهدف تمكين المراجع من تحديد أنواع الأخطاء الجوهرية المحتملة وإمكانية حدوثها، وتحقيق ذلك يجب على المراجع القيام بما يلي:
أولاً: الحصول على الاستفسارات من أعضاء الإدارة المسئولين بالنشأة عن النواحي المالية والمحاسبية، كما هو مناسب، عما يلي:
- ما إذا كانت المعلومات المالية المرحلية قد أُعدت وعرضت حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.
- ما إذا كانت هناك أية تغييرات في المبادئ المحاسبية أو أساليب تطبيقها.
- ما إذا كانت هناك أية معاملات جديدة استلزم تطبيق مبدأ محاسبي جديد.
- ما إذا كانت المعلومات المالية المرحلية تحتوي على أخطاء مرجعية غير مصححة.
- ما إذا كانت معاملات الأطراف ذات العلاقة قد تم معالجتها محاسبياً بشكل مناسب، وتم الإفصاح عنها في المعلومات المالية المرحلية.
- ما إذا كانت هناك تغييرات هامة في المتطلبات والالتزامات التعاقدية، والالتزامات المحتملة.
- ما إذا كانت هناك أمور غير عادية أو معقدة من المحتمل أن تثرى على المعلومات المالية المرحلية عمليات الإندماج.

ثانياً: أداء الإجراءات التحليلية على المعلومات المالية المرحلية لتحديد العلاقات والبنود التي تبدو غير عادية، والتي قد تعكس خطاً جوهرياً في هذه المعلومات. وتشمل الإجراءات التحليلية تحليل النسب والأساليب الإحصائية كتحليل الاتجاهات، ومن الأمثلة على الإجراءات التحليلية التي يمكن أداءها من المراجع عند فحص التقارير المالية المرحلية ما يلي:
- مقارنة المعلومات المالية المرحلية الحالية (محل الفحص) مع المعلومات المالية المرحلية للفترة المرحلية....
السابقة مباشرة، والمعلومات المالية المرحلية للفترة المرحلية المماثلة للسنة المالية السابقة، والمعلومات المالية المرحلية المتوقعة من الإدارة للفترة الحالية.

- مقارنة المعلومات المالية المرحلية الحالية مع المعلومات غير المالية المناسبة.

- مقارنة النسب والمؤشرات للفترة المالية المرحلية الحالية مع تلك الخاصة بالمناطق الأخرى في نفس القطاع.

- مقارنة العلاقات بين العناصر في المعلومات المالية المرحلية الحالية مع العلاقات المقابلة في المعلومات المالية المرحلية للفترات السابقة، كمقارنة نسبة المصرفات إلى الإيرادات في الفترة الحالية مع مثيلاتها في الفترات السابقة.

1/3/4 تقييم الأخطاء أو التحريفات

ب） يجب على المراجع تقييم ما إذا كانت الأخطاء أو التحريفات غير المصححة فردية أو في مجموعها التي وصلت إلى علم المراجع هامة نسبيًا للمعلومات المالية المرحلية، لأن فحص التقارير المالية المرحلية، مقارنة بالمرافعة السنوية، ليس مصممًا للحصول على تأكيد معقول بأن المعلومات المرحلية خالية من الأخطاء الجوهرية.

و） وُلَد يجب على المراجع استخدام الحكم المهني عند تقييم الأهمية النسبية للأخطاء غير المصححة من المنشأة، اعتمادًا على بعض الإحصاءات منها:

- طبيعة وسبب ومقدار الخطأ.
- تاريخ حدوث الخطأ، وما إذا كان قد حدث في السنة السابقة أو فترة المرحلية للسنة الحالية.
- الأثر المحتمل لخطأ على الفترات المرحلية الحالية أو المستقبلية.
3/4/2014

الحصول على إقرارات الإدارة

أكد المعيار الدولي لعمليات فحص التقارير المالية المرحلية رقم (1/40) على ضرورة قيام المراجع بالحصول على إقرار كتابي من الإدارة يفيد بما يلي:

- مسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف التحريرات والخطأ.

- أنها أعدت وعرضت المعلومات المالية المرحلية وفق إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

- أن أثر الأخطاء غير المصححة التي جمعها المراجع أثناء الفحص غير هامة نسبياً فردياً أو في مجموعها بالنسبة للمعلومات المالية المرحلية.

- أنها أوضحت للمراجع عن جميع الحقائق الهامة المتعلقة بأي تحريرات معروفة لها.

- أنها أفصحت للمراجع عن نتائج تقييمها للمخاطر بأنه قد توجد أخطاء جوهرية في المعلومات المالية المرحلية نتيجة الغش.

- أنها أوضحت للمراجع عن جميع حالات عدم الامتثال للقوانين والأنظمة وتؤثر على المعلومات المالية المرحلية، وكذلك كافة الأحداث الهامة التي وقعت بعد تاريخ الميزانية العمومية حتى تاريخ تقرير المراجع (الأحداث اللاحقة).

4/3/2014 الإطلاع على المعلومات المرفقة أو المرافقة للمعلومات المالية المرحلية

يجب على المراجع قراءة المعلومات المرفقة المعلومات المالية المرحلية بهدف تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات تتفق بشكل جوهري مع المعلومات المالية المرحلية، وإذا توصل المراجع إلى وجود عدم انسجام جوهري بين المعلومات المرفقة والمعلومات المالية المرحلية، الأمر يحتاج إلى تعديل، فعلي المراجع إبلاغ الإدارة مراعاة ما يلي:
أ - إذا كان التغذيل ضرورياً في المعلومات المالية المركحة، ورفضت الإدارة إجراء التغذيل، فعلي المراجع بيان انعكاسات ذلك على تقرير الفحص.

ب - إذا كان التغذيل ضرورياً في المعلومات المركحة، ورفضت الإدارة إجراء التغذيل، فعلي المراجع أن يشير في تقرير الفحص (فقرة إضافية) تبين عدماشتراك الجمهور أو عدم إصدار تقرير الفحص، أو الالتباس من العملية، ومن الأمثلة على حالات عدم الاشتراك أن تقدم الإدارة قياسات بديلة للإرباح تصور الأداء المالي للمشتركة أكثر إيجابية عمها هو مفصّل عنه في المعلومات المالية المركحة، فهو يحدث عدم التطبيق، فتسبب حالة من الارتباك والتضليل نتيجة عدم الاشتراك.

ج - إذا وصل إلى علم المراجع ما يعتقد أن المعلومات المركحة تحتوي على خطأ جوهري حقيقي، فعلي المراجع مناقشة الأمر مع إدارة المشتركة، فإذا كان إجراء التغذيل ضرورياً لتصحيح الخطأ الجوهري ولم تستجب الإدارة، فعلي المراجع اتخاذ إجراءات إضافية حسبما هو مناسب، كبلاغ المكلفين بالحوكة بالمشتركة.

٤/٤ تقرير المراجع عن فحص التقارير المالية المركحة

ه) تقرير المراجع المنتج النهائي لعملية فحص التقارير المالية المركحة وفقًا لشروط مهمة الفحص التي قام بإلقاءها، كما يعد التقرير الوسيط أو وسيلة الاتصال والإبلاغ عن طبيعة ومدى ونتائج الفحص المعلومات المالية المركحة للأطراف المستفيدة. وتأكيد مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي في المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (٤٠٠) بشأن التقرير عن فحص المعلومات المالية المركحة على ضرورة مراعاة المراجع للاعتبارات التالية:

٤/٤/١ الاتصال مع المستوى الإداري المناسب والعاملين بالرقابة بالمشتركة. إذا وصل إلى علم المراجع أثناء فحص المعلومات المالية المركحة، أمر بإلقاء إجراء تعديل جوهري من الإدارة للمعلومات المالية المركحة، بهدف
إعدادها في جميع النواحي الجوهرية، حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبقة، فعلى المراجع إجراء ما يلي:

أ- توصيل الأمور بالسرعة الممكنة للمستوى المناسب من الإدارة، وعندما لا تستجيب الإدارة بالشكل المناسب حسب رأي المراجع، خلال فترة زمنية معقولة، فعلى المراجع إبلاغ ذلك للمكلفين بالرقابة بالسرعة الممكنة.

ب- عندما لا يستجيب المكلفون بالرقابة، حسب رأي المراجع، بالشكل المناسب خلال فترة زمنية معقولة، فعلى المراجع إمكانية تعديل التقرير، أو الانسحاب من العملية، أو الاستقالة من التعيين لتدقيق البيانات المالية السنوية.

ج- عندما يعتقد المراجع وجود احتيال أو عدم امتناع من قبل المنشأة للقوانين والأنظمة، فعلى المراجع إبلاغ الأمر بالسرعة الممكنة إلى المستوى الإداري المناسب حسب نوع الاحتيال أو عدم الامتثال، فإذا لم يستجب يتم إبلاغ المكلفين بالرقابة، مع اعتبار انعكاس ذلك على عملية الفحص.

التقرير عن طبيعة ومدى ونتائج فحص التقارير المالية المطلوبة يجب على المراجع إصدار تقرير كتابي في نهاية عملية الفحص يحتوي على ما يلي:

أ- عنوان مناسب (تقرير حول فحص المعلومات المالية المطلوبة).

ب- الموجه إلى التقرير (سواء المساهمين أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة).

ج- فترة المقدمة وتشمل:
- تحديد المعلومات المالية المطلوبة التي تم فحصها وتوقيتها والفترة التي تغطيها.
- بيان مسئولية الإدارة عن إعداد وعرض المعلومات المالية المطلوبة المالية创新驱动 حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبقة.
 البيان المسؤولية المراجع عن إبداء استنتاج حول المعلومات المالية المطلقة بناءً على الفحص.

- فئة نطاق الفحص وتشمل:
  - بيان بأنه تم إجراء فحص المعلومات المالية المطلقة حسب المعيار الدولي لعمليات الفحص (141).
  - بيان بأن الفحص يتضمن إجراء استفسارات وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات أخرى.
  - بيان أن نطاق الفحص أقل من نطاق المراجعة التي تتم وفقًا لمعايير المراجعة الدولية.

- فئة نتيجة الفحص (الاستنتاج) وتتضمن استنتاج المراجع بشأن ما إذا كان أي شيء قد وصل إلى علم المراجع يجلبه يعتقد بأن المعلومات المالية المطلقة والمعلومات المرفقة لم يتم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية، وفق إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

- اسم المراجع وعنوان مكتبه وتوقيعه ورقم الترخيص بمزاولة المهنة.

- موقع البلد أو الاستثناء الذي يمارس فيه المراجع.

- تاريخ التقرير.

4/4/93: الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق

أكد مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي في المعيار الدولي لعمليات الفحص (141)، بشأن موقف المراجع من الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق، على مراعاة الآتي:

- إذا وصل إلى علم المراجع أمرًا يجبره يعتقد أنه يجب إجراء تعديل جوهري للمعلومات المالية المطلقة حتى يتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، يجب عليه إبداء استنتاج متحفظ عن يكون شكلاً الاستنتاج في تقرير المراجع (بناءً على فحصنا باستثناء..... لم يصل إلى علمنا.....).

- إذا كان أثر الخروج عن إطار الجوهرية بالنسبة للمعلومات المالية المطلقة، فعلى المراجع إبداء استنتاج عكسي.
يكون شكل الاستنتاج في تقريره (بسبب عدم إجراء معالجة محاصلة صحيحة على أساس ... فإن المعلومات المالية المرحلية لا تعطي صورة صحيحة وعادلة عن ...).

٤/٤/٥ القيود على نطاق عمل المراجع أثناء الفحص (قيود الفحص)
إن وجود قيود من جانب الإدارة قد يمنع المراجع من إتمام مهمة الفحص، ولذا يجب على المراجع أن يقبل القيام بالمهمة إذا كانت معرفته المبدئية بظروف المهمة تشير إلى وجود تحديد لنطاق الفحص مفروض من إدارة المنشأة، أما إذا قامت الإدارة بفرض هذا التحديد، بعد قبول المراجع المهمة، فعلي المراجع طلب إزالة هذا التحديد، وإذا رفضت الإدارة، فعلي المراجع الانسحاب من العملية، والإبلاغ كتابة إلى المستوى الإداري المناسب والمكلفين بالرقابة بالمشاركة عن أسباب هذا الانسحاب.

٥/٥/٥ التوثيق
يجب على المراجع إعداد وثائق (أدلة) الفحص الكافية والمناسبة لتدعيم أساس الاستنتاج الذي توصل إليه، وتقديم الأدلة بأن الفحص تم وفق المعيار الدولي لعمليات الفحص والمعايير القانونية والتنظيمية المطبقة، لفهم طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي طبقت، والمعلومات التي تم الحصول عليها، وأية أمور هامة تم اعتبارها أثناء أداء الفحص.

يختتم البحث مما سبق إلى إمكانية تلخيص الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في الشكل التالي:
محاور الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المركحة في شركات المساهمة العامة

<table>
<thead>
<tr>
<th>المحور الرابع</th>
<th>المحور الثالث</th>
<th>المحور الثاني</th>
<th>المحور الأول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تقرير المراجع عند فحص التقارير المالية المركحة</td>
<td>إجراءات الفحص</td>
<td>الاتفاق على شروط قبل مهمة الفحص المالية المركحة</td>
<td>المتطلبات الأساسية الواجب مراعاتها عند فحص التقارير المالية المركحة</td>
</tr>
<tr>
<td>4/1 الاتصال مع المستوى الإداري المناسب والمكلفين بالرقابة المباراة</td>
<td>3/2 الحصول على فهم المنشأة وبيئتها ورقابتها الداخلية بإجراء الاستفسارات واداء الإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى.</td>
<td>2/3 تقييم الأخطاء أو التحريفات باستخدام الحكم المهني للمراجع عند تقييم أهمية النسبية للخطورة تحت تزويدها على المعلومات المركحة</td>
<td>1/1 قواعد السلوك المهني</td>
</tr>
<tr>
<td>4/1 الاتصال بإعداد التقرير المالية المطلوب وإبدء استنتاجات متوافق أو عكسية.</td>
<td>3/2 الحصول على فهم المتطلبات الشاملة من إعداد وعرض التقارير المالية المركحة.</td>
<td>3/2 الإصلاح على المعلومات المفقودة للمعلومات المركحة لتحديث مدى اتفاقها مع المعلومات المركحة</td>
<td>(النزاهة الموضوعية، الكفاءة المهنية، السيرة الذاتية، السلوك المهني)</td>
</tr>
<tr>
<td>4/1 الاتصال بإعداد التقرير المالية المطلوب وإبدء استنتاجات متوافق أو عكسية.</td>
<td>3/2 الحصول على فهم المتطلبات الشاملة من إعداد وعرض التقارير المالية المركحة.</td>
<td>3/2 الإصلاح على المعلومات المفقودة للمعلومات المركحة لتحديث مدى اتفاقها مع المعلومات المركحة</td>
<td>(النزاهة الموضوعية، الكفاءة المهنية، السيرة الذاتية، السلوك المهني)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

كمارض 121
6- الدراسة التطبيقية

1/5 هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى معرفة مدى التزام مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة (مكتبة التدقيق) الأردنية بتطبيق معايير الإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلة عند فحص التقارير المالية المرحلة لشركات المساهمة العامة الأردنية.

2/5 مجتمع وعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات المتاحة في التقارير المنشورة لسوق عمان المالي والوحدات الاقتصادية المقيدة بهذا السوق خلال الفترة المالية من 2007-2011، وفي ضوء هذه البيانات يضم مجتمع البحث قطاعين هما البنوك وشركات التأمين. ويوضح الجدول التالي عدد الشركات المقيدة في بورصة عمان لكل قطاع حسب السوق المالي.

جدول رقم (1)

عدد الشركات المقيدة في بورصة عمان لكل قطاع حسب السوق المالي

<table>
<thead>
<tr>
<th>نوع السوق</th>
<th>البنوك</th>
<th>شركات التأمين</th>
<th>الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>الإجمالي</td>
</tr>
<tr>
<td>الأول</td>
<td>12</td>
<td>8</td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>الثاني</td>
<td>3</td>
<td>40</td>
<td>43</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>15</td>
<td>48</td>
<td>63</td>
</tr>
</tbody>
</table>

واعتمدت عينة الدراسة على التقارير المالية المرحلة لبعض الشركات في كل قطاع خلال الفترة من 2007 إلى 2010 والتي أمكن للباحث الحصول عليها. ويوضح الجدول التالي أسماء هذه الشركات في كل قطاع.
### جدول رقم (2)

<table>
<thead>
<tr>
<th>شركات التأمين</th>
<th>البنوك</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>شركة العربية للتأمين</td>
<td>البنك العربي</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة البركة للتكافل</td>
<td>البنك الأردني الكويتي</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين</td>
<td>البنك التجاري الأردني</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة التأمين الإسلامية المساهمة العامة</td>
<td>بنك الإسكان للتجارة والتمويل</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين</td>
<td>البنك الاتحاد</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة الشرق العربي للتأمين</td>
<td>بنك المؤسسة العربية المصرفية</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة القدس للتأمين</td>
<td>بنك القاهرة عمان</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة التأمين الأردنية المساهمة العامة</td>
<td>بنك الأردن</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة الضمانون العرب</td>
<td>البنك الإسلامي الأردني</td>
</tr>
<tr>
<td>الشركة المتحدة لتأمين المساهمة العامة المحدودة</td>
<td>البنك الأهلي الأردني</td>
</tr>
<tr>
<td>شركة النسر العربي للتأمين</td>
<td>المجموعة العربية الأردنية للتأمين</td>
</tr>
</tbody>
</table>

3/5 أسلوب جمع بيانات الدراسة

اعتمد البحث في تجميع بيانات الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية لبعض المسؤولين بتقسيم المعلومات بناءً على الأوراق المالية بمنال للحصول على النشرات والتقارير المالية المرحلية الصادرة عن سوق عماني المالى لقطاعي البنوك وشركات التأمين عن الفترة من 2007-2012م.

4/5 متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة المحاور الأساسية للإطار المقترح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساهمة العامة في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة والمرجعة، ومن هذه المحاور:

1- المتطلبات الأساسية الواردة مراعاتها عند فحص التقارير المالية المرحلية.
2- الاتفاق على شروط قبول المهمة.
3- إجراءات فحص التقارير المالية المرحلية.
4- تقرير المراجع عن فحص التقارير المالية المرحلية.
5- المعيار الدولي لعمليات فحص التقارير المالية المرحلية رقم (210).
6- المعيار الدولي للمحاسبة (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (23).
7- تعيينات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية مادة رقم (6).

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة التطبيقية على منهجية التحليل والانتقاد للتقارير المنشورة لمرجعي الحسابات عن التقارير المالية المرحلية للشركات التي شملتها عينة الدراسة في قطاع البنوك والتأمين في ضوء محاور الدراسة.

نتائج الدراسة التطبيقية

بعد الدراسة والتحليل والانتقاد للتقارير المنشورة لمرجعي الحسابات (مدفوعي الحسابات) عن التقارير المالية المرحلية للشركات التي شملتها عينة الدراسة في ضوء محاور الدراسة تم الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- يقوم قطاع البنوك الأردني بإعداد ونشر التقارير المالية المرحلية كل ثلاثة أشهر (ربع سنوية) في 3/1 و 3/2 و 3/3 و 3/4 من كل عام، بينما يقوم قطاع التأمين بإعداد ونشر التقارير المالية المرحلية كل ستة أشهر (نصف سنوية) في 3/1 و 3/2 من كل عام، وذلك بالإضافة إلى التقارير المالية السنوية في 3/3 من كل عام سواء بالنسبة للبنوك أو شركات التأمين، وفي هذا السياق التزام صريح بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية المادة رقم (6) من قانون الهيئة، والتي تنص على "تلزم كل شركة مقيدة بالبورصة بتقديم تقارير مالية نصف سنوية على الأقل، وتؤذَد الفقرة الإضافية في تقارير مراجعي الحسابات، خاصة في قطاع البنوك على ذلك بالنص "إم إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة بموجب تعليمات إدراج الأوراق المالية في بورصة عمان.

2- يوجد التزام واضح وصريح من جانب الإدارة في كل بنك أو شركة تأمين بإعداد وعرض التقارير المالية المرحلية وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية (معيار المحاسبة الدولي) رقم (3)، ودليل ذلك النص الصريح في تقارير مراجعي الحسابات - قرية المقدمة على "أن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض المعلومات أو البيانات أو القوائم المالية
المرحلية الموحدة المختصرة وفقًا لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية أو معيار المحاسبة الدولي رقم 5.4، وبعد هذا بيان وتأكيد لمسؤولية الإدارة الشاملة عن تطبيق هذا المعيار من ناحية، ودليل مستند إلى المراجع عند إعداد الاستنتاج عند فحص التقارير المالية المحلية من ناحية أخرى، وتشير فقرة الاستنتاج في تقارير مراجعي الحسابات إلى ذلك صراحة "استنادًا إلى إجراءات المراجعة" التي قمنا بها، لم يتبين لنا أية أمور جوهرية تجعلنا نعتقد بأن البيانات المالية المحلية المختصرة غير مفيدة وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3.4".

3. تؤكد كل تقارير مراجعات الحسابات المنشورة في قطاعات البنوك والتأمين في (فترة المقدمة) على مسؤولية المراجع عن التوصل إلى استنتاج عن التقارير المالية المحلية بناء على المراجعة بالنص التالي: "إن مسؤوليتنا هي التوصل إلى نتيجة حول هذه القوائم المالية المحلية استنادًا إلى مراجعتنا".

4. تؤكد كل تقارير مراجعات الحسابات المنشورة عن التقارير المالية المحلية لقطاع البنوك وشركات التأمين على جدية ناحية مسؤولة أن المراجعة تمت وفقًا للمعيار الدولي لعمليات المراجعة (الفحص) رقم (014) "مراجعة المعلومات المالية المحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمشاة" وهذا ما تؤكد "فترة النطاق" في كل تقارير المراجعة، وهذا الالتزام بالمعيار دليل على الالتزام بتطبيق المعايير الأساسية للإطار المقترح بداية بالمحور الأول الخاص بالمعايير الأساسية الواجب مراجعتها عند فحص أو مراجعة التقارير المالية المحلية، مرورًا بالمحورين الثاني والثالث الخاصين بالإضافة إلى شروط قبول المهمة وإجراءات الفحص أو المراجعة، وانتهاء بالمحور الرابع الخاص بتقرير المراجع عن فحص أو مراجعة التقارير المالية المحلية.

5. تؤكد فقرة نطاق الفحص أو المراجعة في كل تقارير مراجعات الحسابات المنشورة عن التقارير المالية المحلية لقطاع البنوك وشركات التأمين على حقائق هامة هي:

* يطلق على فحص التقارير المالية المركبة اسم مراجعة التقارير المالية المحلية في الأردن.
إن مراجعة المعلومات المالية المرحلية تتضمن القيام بالحصول على
استقارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن النواحي المالية
والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات أخرى.

- أن نطاق أعمال المراجعة أقل بكثير من نطاق أعمال التدقيق* الذي يتم
  وفقًا لمعايير التدقيق الدولية.

- لا تمكننا أعمال المراجعة من الحصول على تأكيدات حول كافة الأمور
  الهامة التي من الممكن تحديدها من خلال أعمال التدقيق، لذا فإنا لا
  نيدي رأي تدقيق.

وفي كل هذا، تأكد على أن المراجع يلتزم عند القيام بمراجعة التقارير
المالية المرحلية، بمتطلبات تنفيذ المعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم
(210)، وليس المعايير الدولية التدقيق، لأنه في هذه الحالة يقوم
بعملية مراجعة (فحص) وليس عملية تدقيق (مراجعة)، وبعد ذلك
تطبيقاً لمحاور الإطار المقرر وتأكيداً عليه.

- تؤكد فقرة النتيجة في تقارير مراجعات الحسابات عن القوائم المالية
  المرحلية، والتي حلت بدلاً من فترة الرأي في تقارير مراجعي الحسابات
عن القوائم المالية السنوية، على الاستنتاج الذي توصل إليه المراجع نتيجة
الفحص، وهو من نوع (التأكيد السلبي المحدود)، ويتكون التقرير نظيف إذا
كانت صياغة النتيجة (بناء على مراجعتنا لم تسترع انتباهنا أي أمور
تجعلنا تعتقد بأن القوائم المالية المرحلية المحدودة المختصرة، لم يتم
إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمعايير المعيار الدولي (24)،
بينما تكون في التقرير المحافظة بالصيغة (باستثناء تأثير ما هو مشار إليه
أعلاه)، استنادًا إلى إجراءات المراجعة التي قمنا بها، لم يتبنينا أي أمور
جوهرية تجعلنا تعتقد بأن القوائم المالية المرحلية المختصرة غير محددة وفقًا
لمعيار المحاسبة الدولي (23)، وهذا ما أكدته تقارير مراجعى الحسابات
عن مراجعة (فحص) القوائم المالية المرحلية عن (شركة الضمانون
العرب المساهمة العامة المحدودة) في 20/3/2006 و20/3/2010، وهو

* يطلق على مراجعة التقارير المالية السنوية اسم تدقيق التقارير المالية السنوية في
الأردن.
7- يشير بعض تقارير مراجع الحسابات إلى وجود فقرة (توكيدية) أو تأكيدية حول بعض الإيضاحات عن القوائم المالية المرحلية، خاصة في قطاع التأمين لبعض الشركات مثل (شركة الشرق الأوسط للتأمين) في 2007/6/30، (شركة التأمين الأردنية المساهمة العامة المحدودة) في 2007/6/30، و (شركة المساهمة العربية العامة المحدودة) في 2007/6/30. فيشير المراجع في مثل هذه الفقرة مثلا إلى "وجود أصول كارضية غير مسجلة باسم الشركة تبلغ قيمتها الدقية..." أو "أن الاستثمارات العقارية تتضمن مبلغ... مسجلة باسم أعضاء مجلس الإدارة" ووجود مثل هذه الفقرات لا يؤثر على شكل الاستنتاج في تقرير المراجع.

8- يلاحظ أن تقارير مراجع الحسابات موجهة إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة سواء في قطاع البنوك أو شركات التأمين، إلا في تقرير واحد فيوجه إلى المساهمين والخاص بشركة (المجموعة العربية الأوروبية للتأمين) في 2007/6/30، والذي يشبه في شكله ومحوها تقرير المراعي عن القوائم المالية السنوية، ويؤكد ذلك وجود فقرة إيضاحية في معظم تقارير مراجع الحسابات في البنوك وشركات التأمين تنص على "تم إعداد القوائم المالية المرحلية لأغراض الإدارة وهيئة الأراق المالية وهيئة التأمين أو البنك المركزي" حسب نوع القطاع.

9- أشار أحد تقارير مراجع الحسابات عن القوائم المالية المرحلية للبنك الأردني الكويتي في 2007/3/31 إلى فترة (الرأي) وليس (الاستنتاج) وهذا خاطئ لأن فترة الرأي تكون في المراجعة السنوية عند تطبيق معايير المراجعة وليس عند الفحص للتقارير المرحلية، ويؤكد ذلك أن نفس التقرير ذكر في فترة الخطأ عبارة "إنه لا نبني رأي تدقيق (مراجعة)"
1- 1/6 تناقضات وتوصيات

يغطي البحث في مجموعة من النتائج أهمها:

1- تؤدي المحاسبة دورًا في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية من خلال أداؤه وظيفتي الاعتراف والقياس من ناحية الأداء والعرض والإفصاح من ناحية أخرى، وذلك في ضوء المعيار الدولي للمحاسبة رقم (43)

بعنوان "إعداد التقارير المالية المرحلية".

2- تؤدي المراجعة دورًا في فحص التقارير المالية المرحلية من خلال أداؤه وظيفتي الفحص والتقرير، وذلك في ضوء المعيار الدولي لعمليات الفحص رقم (41) بعنوان "فحص المعلومات المالية المرحلية من قبل المراجع المستقل للمنشأة".

3- أن فحص التقارير المالية المرحلية عملية منتظمة تبدأ أساسًا بالتحقيق في عملية الفحص، ثم تؤدي بإجراءات الفحص، ونتهي بإعداد تقرير الفحص.

4- أن فحص التقارير المالية المرحلية يوفر تأكيد سلبي محدود وليس تأكيد مقبول، ينتهي بتقييم المراجع بأن القوائم المالية ليست في حاجة لتعديلات هامة تتفق مع معايير المحاسبة التعاطف عليها، كمعايير المحاسبة الدولية أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

5- تطبق معايير المراجعة المقولة عامة، والتي تطبق في مراجعة القوائم المالية السنوية، عند فحص القوائم المالية المرحلية، ولكن في الحدود التي تكون فيها هذه المعايير ملائمة.

6- يعد فحص التقارير المالية المرحلية، في كثير من الحالات، امتدادًا لعملية مراجعة التقارير المالية السنوية، وفي هذه الحالة، تعتبر مراجعة التقارير المالية السنوية للسنة الأخيرة مباشرة الأساس لتخطيط عملية فحص التقارير المالية المرحلية السنة الحالية.

7- أجمع كلفة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والأوروبية والمصرية والسعودية (المعيار الدولي 1440، المعيار الأمريكي 171، نشاط مجلس الممارسات المحاسبية البريطاني 19، المعيار المصري 1441، المعيار السعودي 19) على حقيقة هامة مؤداها...
وجود اختلافات واضحة بين مراجعة التقارير المالية السنوية وفحص التقارير المالية المرحلية أو الفترية أو المؤقتة أو الدورية أو الأولية، سواء من حيث الهدف ونطاق الفحص، إجراءات الفحص، معايير الفحص وتوقيع الفحص.

- يعتمد إطار المقتراح لفحص التقارير المالية المرحلية في شركات المساحة العامة في ضوء المعايير الدولية للمراجعة على أربعة محاور أساسية هي:

المحور الأول: المتطلبات الأساسية الواجب مراعاتها عند إجراء الفحص.

المحور الثاني: الاتفاق على شروط قبول مهمة الفحص.

المحور الثالث: إجراءات الفحص.

المحور الرابع: تقرير المراجع عن فحص التقارير المالية المرحلية.

9- من أهم المتطلبات الأساسية الواجب مراعاتها عند فحص التقارير المالية المرحلية قواعد السلوك المهني والاخلاقية من ناحية، سياسات وإجراءات عناصر رقابة الجودة من ناحية أخرى، التخطيط وأداء الفحص مع تبنية درجة من الحذر أو الشك المهني من ناحية ثالثة.

10- يفيد الاتفاق بين المراجع والعميل على شروط عملية الفحص في تنبيه سوء الفهم فيما يتعلق بطبعة المهمة من حيث الهدف ونطاق الفحص، مسؤولية كل من الإدارة والمراجع عن المعلومات المالية المرحلية.

11- تتضمن إجراءات فحص التقارير المالية المرحلية الحصول على فهم المشكلة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية، تقدير الأخطاء أو التحريفات، الحصول على إقرارات الإدارة والإطلاع على المعلومات المرفقة للمعلومات المالية المرحلية.

12- أكدت الدراسة التطبيقية لتقارير مراجعة الحسابات عن فحص التقارير المالية المرحلية لبعض الشركات في قطاعي البنوك والتأمين الأردنية على حقيقة هامة مؤداها أن المراجعة تمت وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم 2410، وهذا ما أدى إلى قرر النطاق في كافة تقارير المراجعة، وهذا الالتزام بالمعيار دليل

- 129-
على تطبيق المحاور الأساسية للإطار المقترح لمراجعة (فحص)
التقارير المالية المبكرة للشركات محل الدراسة.

٢/٦ توصيات البحث

في ضوء النتائج العامة يوصي البحث بما يلي:

١- يجب على مراجع الحسابات، عند فحص التقارير المالية المبكرة،

١/١ قواعد السلوك المهني والأخلاقية الخاصة بمراجعة المعلومات المالية

السنوية وتشمل (الاستقلالية، النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية

والعناية اللازمة، السرية والسلوك المهني والمعايير الفنية).

٢/١ سياسات وإجراءات عناصر رقابة الجودة الخاصة بالعملية وتشمل

مسؤوليات القيادة عن رقابة جودة العملية، متطلبات السلوك المهني

والأخلاقية، قبول واستمرار العلاقات والعمليات المحددة، تعين

فريق العملية، أداء العملية والمتابعة.

٢/٣ تخطيط وآداء الفحص مع تبني درجة من الحذر أو الشك المهني.

٤/١ احتمالية وجود ظروف قد تتطلب تعديل المعلومات المالية المبكرة

بصورة جوهرية.

٥/١ الاختلاف الواضح بين فحص التقارير المالية المبكرة ومراجعة

التقارير المالية السنوية.

٦/١ الاختلاف الواضح بين مسؤولية المراجع عند فحص التقارير المالية

المبكرة ومراجعة التقارير المالية السنوية.

٢- يجب أن يوجه مراجع المراجعات عند فحص التقارير المالية المبكرة،

إلى المساهمين وليس إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة، كما هو

متبوع في التقارير المنشورة لمراجع الحسابات عن التقارير المالية المبكرة

في قطاعي البنوك والتأمين الأردني، كما وردت في الدراسة التطبيقية،

لضمان استمرار المحافظة على استقلالية المراجع، خاصة عندما يتولى
نفس المراجع مراجعة التقارير المالية السنوية لنفس الشركة.

١٣٠
3- يفضل اختصار الفقرة الإيضاحية المشار إليها في بعض تقارير مراجعي الحسابات على "إعداد القوائم المالية المرحلية وفق تعليمات هيئة الأوراق المالية"، دون أن تتم تمثيل إعداد القوائم المالية لأغراض الإدارة والهيئة العامة للرقابة على التأمين كما في شركات التأمين أو البنك المركزي كما في قطاع البنوك، وذلك لأن التقارير المالية المرحلية يمكن الاستفادة منها لأطراف أخرى عديدة داخلية أو خارجية كالمستخدمين والدائنين والمحللين الماليين وجهات حكومية عديدة في تشديد عملية اتخاذ القرارات.

4- ضرورة زيادة التعاون والتضيق بين مراجعي الحسابات والأجهزة المكلفة بالرقابة بالشركة ولجان الحوكمة والمراجعة فيها، خاصة عندما يعتقد المراجع وجود احتيال أو عدم امتثال من قبل الشركة للقوانين والأنظمة، وتأثير ذلك على المعلومات المالية المرحلية للشركة.

5- يجب على المنتجين المعنيين بإصدار قوانين الشركات في كل دولة وضع نصوص ملزمة بشروط محددة تلزم كل منشأة تنطبق عليها الشروط، بإعداد ونشر تقارير مالية رباع أو نصف سنوية، تخضع لفحص أو المراجعة من قبل مراجع حسابات مستقل، لتوفير المعلومات الوقتية لمتى القيمة، سرعة التنبؤ بمدى قدرة الشركة على الاستمرارية، وحماية المستثمرين من الإفلاس المفاجئ لكثير من المنتشأ، خاصة في الأونة الأخيرة، وفي حالات عدم الالتزام يجب فرض العقوبات اللازمة.

6- ضرورة اهتمام الباحثين والمراكز البحثية المتخصصة في الجامعات بتركيز الاهتمام على المشاكل التي تواجه المحاسبين والمراجعين على السواء عند إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية من ناحية وفحصها والتقرير عنها من ناحية أخرى، خاصة في ظل ندرة الدراسات في هذا المجال.

7- يجب على الهيئات العلمية والجمعيات والمنظمات المهنية المعنية بمهمة المحاسبة والمراجعة في كل دولة عقد مؤتمرات ودورات لأعضاء المهنة تركز على دور المحاسبة والمراجعة في إعداد وعرض التقارير المالية المرحلية وفحصها والتقرير عنها والصعوبات والمشاكل التي تواجهها، ووضع الاقتراحات المناسبة للتغلب عليها.
7- المراجع

1/7 المراجع العربية

1- د. أحمد محمد نور وأخرون ، "دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات" ، الدار الجامعية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2007 ، ص 193-215.

2- د. أشرف محمد عبدالبديع ، "دور الإقتصاد الفتري عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنفيذ سوق الأوراق المالية المصرية : دراسة اختبارية" ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد الثلاثون ، يوليو ، 2001.

3- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، لجنة معايير المراجعة ، معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى ، السعودية ، الرياض ، المجلد الثاني ، 2008 ، ص 260-241.

4- الهيئة العامة للرقابة المالية ، "معايير المحاسبة المصرية والتعديلات عليها" ، المعايير أرقام 1 ، 5 ، 30 ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، 2006.

5- الهيئة العامة للرقابة المالية ، "معايير المراجعة المصرية والتعديلات عليها" ، المعيار رقم 241 ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، 2008.

6- مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ، دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين للعام 2006 ، "التصدرات المراجعة والسلوك الأخلاقي" ، ترجمة المجامع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، 2007.

7- مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ، "تصدرات معايير المراجعة والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة" ، 2009 ، ترجمة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، 2010.
8- مجلس معايير المحاسبة الدولية ، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2007 "، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، 2008.

9- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لجنة معايير المراجعة ، المعيار رقم (12) ، "فحص التقارير المالية المرحلة"، السعودية ، الرياض ، 2009 ، ص 390-504.

المراجع الأجنبية


2/7 مصادر أخرى

- البنوك العربي، التقارير ربع سنوية عن الفترة من 2007 إلى 2010، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.

- 134-
2- البنك الأردني الكويتي، التقرير ربع سنوي عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
3- البنك التجاري الأردني، التقرير ربع سنوي عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
4- بنك الإسكان للتجارة والتمويل، التقرير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
5- بنك الاتحاد، التقرير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
6- بنك المؤسسة العربية المصرفية، التقرير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
7- بنك القاهرة عمان، التقرير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
8- بنك الأردن، التقرير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
9- البنك الإسلامي الأردني، التقرير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
10- البنك الأهلي الأردني، التقرير ربع سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
11- الشركة الأولى للتأمين، التقرير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
12- شركة البركة التكافل، التقرير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
13- شركة المجموعة العربية الأوربية للتأمين، التقرير نصف سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٧، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.
14- شركة التأمين الإسلامية العامة، التقارير نصف سنوية
عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠، هيئة الأوراق المالية، بورصة
عمان، الأردن.

15- شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين، التقارير نصف سنوية
عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠، هيئة الأوراق المالية، بورصة
عمان، الأردن.

16- شركة الشرق العربي للتأمين، التقارير نصف سنوية عن الفترة من
٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.

17- شركة القدس للتأمين، التقارير نصف سنوية عن الفترة من
٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.

18- شركة التأمين الأردنية المساهمة العامة، التقارير نصف سنوية
عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠، هيئة الأوراق المالية، بورصة
عمان، الأردن.

19- شركة الضمانون العرب، التقارير نصف سنوية عن الفترة من
٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.

20- الشركة المتحدة للتأمين المساهمة العامة المحدودة، التقارير نصف
سنوية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠، هيئة الأوراق المالية،
بورصة عمان، الأردن.

21- شركة النسر العربي للتأمين، التقارير نصف سنوية عن الفترة من
٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠، هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، الأردن.

22- شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين، التقارير نصف سنوية
عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠، هيئة الأوراق المالية، بورصة
عمان، الأردن.

23- هيئة الأوراق المالية، تعليمات إقصاء الشركات الصادرة عن هيئة
الأوراق المالية عام ١٩٩٨ والمعدلة بالقرارين رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٤
ورقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٥، مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية،
عمان، الأردن.

١٣٦
24. هيئة الأوراق المالية، دليل بورصة عمان للأوراق المالية، عمان، الأردن، 2010.

25. هيئة الأوراق المالية، دليل الشركات الأردنية، عمان، الأردن، 2010.

- www.ifac.org 27.
- www.fasb.org 29.